

مصرف ليبيا المركزي

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرف ليبيا - طرابلس - ليبيا

المنشور أ.ر.م.ن رقم (20/2023)

التاريخ: 07 ذي الحجة 1444

الموافق: 25 يونيو 2023

الإشاري: أ.ر.م.ن 804

السادة / رؤساء مجالس الإدارة للمصارف

الموضوع: استمرارية العمل في مواجهة الطوارئ

تأسيساً على أحكام القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف وتعديله، وعلى الدور الاشرافي والرقابي الذي يمارسه مصرف ليبيا المركزي على المصارف.

وبالإشارة الى منشور أ.ر.م.ن رقم (13/2010)، الذي عمم بموجبه قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010، بشأن دليل الحوكمة للمصارف.

وبالإشارة إلى المنشور أ.ر.م.ن رقم (8/2022)، بشأن المبدأ رقم 15 لتفعيل عملية إدارة المخاطر المنبثقة من لجنة بازل للرقابة المصرفية.

عليه، نرفق لكم طي هذا المنشور دليل الخطة الخاصة باستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ، وذلك لوضع استراتيجية لاستعادة الاعمال في حال تعرض المصرف لأي حدث يؤدي الى منعه من العمل بشكل طبيعي، مع مراعاة التحقق بشكل دائم من أمان الخطة للتأكد من جدواها وعدم خرقها وضمان عدم الدخول الى المعلومات دون اذن اثناء وبعد حدوث أي حدث، على ان يتم تزويد هذه الإدارة بخطة استمرارية العمل في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخه.

والسلام عليكم ،،،

ناجي محمد عيسى

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

صورة لكل من:

السيد / المحافظ

السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون الرقابة المكتنية ومراقبة الامتثال

السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون التفتيش

السيد / نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد لشؤون الصيرفة الإسلامية

السادة / الرقابة المصرفية بنغازي

السادة / مدراء إدارة الامتثال بالمصارف (للمتابعة)

السادة / مدراء إدارات المخاطر بالمصارف

إستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ

تُمثل إدارة إستمرارية الأعمال في القطاع المالي والمصرفي أولوية هامة لمصرف ليبيا المركزي، فهي مُكوّن هام في إدارة مخاطر التشغيل وجُزء مُهم من المبادئ الأساسية لإستمرارية الأعمال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتُعرف إدارة إستمرارية الأعمال بأنها مجموعة السياسات والمعايير والإجراءات والخُطط المُستخدمة لتشغيل الأعمال وإعادة تأهيلها للعمل عند حدوث توقف في العمليات بهدف تقليل المخاطر، حيثُ تشمل نهج شامل يشمل سياسات ومعايير وإجراءات لضمان الحفاظ على عمليات محددة أو استردادها في الوقت المناسب في حالة حدوث خلل. وذلك لأن أعمال المؤسسات المالية والمصرفية أصبحت تتميز بكثرة المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات من خلال أنظمة متداخلة ومعقدة تعتمد على بعضها البعض. ويؤدي توقف أي منها إلى تعطيل عمل الأنظمة الأخرى، الأمر الذي يُعرف بالاعتماد المتبادل (Interdependency) فيما بين الأنظمة المساعدة في تقديم تلك الخدمات، حيثُ أن الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تؤدي إلى الإنقطاع المفاجئ للأعمال قد تؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة للقطاع المالي الليبي.

العناصر الأساسية لإدارة إستمرارية العمل:

خُطة إستمرارية الأعمال: تقديم إرشادات مُفصّلة لتنفيذ إستراتيجية الإسترداد وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لإدارة الاضطرابات التشغيلية، وتقديم إرشادات واضحة فيما يتعلق بخلافة السلطة في حالة حدوث خلل يؤدي إلى تعطيل الموظفين الرئيسيين. بالإضافة لذلك يتم بشكل واضح تحديد سلطة اتخاذ القرار وتحديد الشروط التي يجب أن تتوفر لاستدعاء خطة إستمرارية الأعمال الخاصة بالمؤسسة. كما تتضمن إدارة إستمرارية الأعمال كيفية تخزين المعلومات الحساسة واستعادتها في أوقات الأزمات بحيث تتجنب المؤسسة الانهيار أو التوقف عن العمل أثناء وقوع كوارث طبيعية أو أعمال تخريبية أو انهيار نظام المؤسسة الداخلي نتيجة فيروسات أو غيرها.

وينبغي أن تكون هذه الخُطة مكتوبة وشاملة تضم النُظم والإجراءات الضرورية لإعادة تشغيل المؤسسة عند حدوث حالات توقف تشغيل العمليات.

تحليل الأثر على الأعمال: هو عملية التحديد والقياس الكمي والنوعي لتأثير الأعمال أو فقدان العمليات المصرفية في حالة حدوث خلل. يتم استخدام التحليل لتحديد أولويات الاسترجاع،

وتحديد أولويات إعادة التشغيل للإدارات الهامة وتحديد الموظفين الأساسيين وللمساعدة في تشكيل خطة استمرارية الأعمال وتحديد المدة اللازمة للعودة إلى ممارسة الأعمال بصورة طبيعية في المؤسسة المالية.

من خلال إجراء التحليل يمكن للمؤسسة المالية الوصول إلى النتائج التالية:

- ❖ تحديد الإدارات والوحدات التي تعتمد على بعضها البعض على مستوى المؤسسة والجهات الخارجية وترتيبها حسب تأثيرها.
- ❖ تحديد نسبة المخاطر في كل إدارة ووحدة على حدة في المؤسسة المالية. وترتيب أولويات استعادة الأعمال حسب أهمية الإدارة أو الوحدة.
- ❖ تحديد قدرة التحمل للمخاطر التي يمكن أن تتحملها المؤسسة المالية نتيجة حدوث توقف الأعمال.
- ❖ تحديد ما إذا كانت استراتيجية استعادة العمليات واستعادة خطط الأعمال كافية أم لا، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها.

استراتيجية الإسترداد: في هذه المرحلة يتم تحديد أهداف الاسترداد والأولويات التي تستند إلى تحليل الأثر على الأعمال. من بين أمور أخرى، وكذلك يتم تحديد الحد الأدنى للخدمات التي تسعى المنظمة إلى تقديمها في حالة حدوث خلل والاستئناف العمليات التجارية في نهاية المطاف.

ترسيخ مبدأ إدارة إستمرارية الأعمال في فكر المؤسسة: إن إرساء مبدأ تطوير إستمرارية الأعمال، يعتبر أمراً هاماً يساعد على دعم وتحفيز ورفع كفاءة واستعداد العاملين على كافة المستويات في المؤسسة. ويتم ذلك من خلال الدعم والتدريب المستمر والتشديد على أهمية المبدأ.

المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تضمنت المبادئ الصادرة عن لجنة بازل بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والهيئة الدولية لمراقبي التأمين، حول متطلبات إستمرارية أعمال المؤسسات المالية والمصرفية، سبعة مبادئ، يتم تطبيق المبادئ الستة الأولى منها بالتعاون فيما بين السلطات الرقابية والمؤسسات المالية والمصرفية، من حيث التخطيط والإعداد لبناء خطط استمرارية الأعمال، بينما المبدأ السابع يختص بمسؤوليات السلطات الرقابية في الإشراف والرقابة على تنفيذ خطط استمرارية الأعمال لدى هذه المؤسسات. وقد تم إعداد هذه المبادئ لتمثل دليلاً إرشادياً للمؤسسات المالية

يهدف وضع إدارة فعالة لإستمرارية الأعمال على أنها لا تُغني عن أية ترتيبات أخرى يراها مصرف ليبيا المركزي أو المؤسسات المالية مُهمّة ومُناسبة في سبيل إعداد خطة وإدارة إستمرارية الأعمال.

يهدف المبادئ السبعة المشار إليها أدناه إلى دعم جهود المؤسسات الدولية ومصرف ليبيا المركزي لتحسين مرونة النظام المالي الليبي عند حدوث توقف تشغيل العمليات، وتعتمد هذه المبادئ على مفاهيم تقليدية للإدارة الفعالة لإستمرارية الأعمال وذلك على النحو التالي:

المبدأ الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتعين على المؤسسات المالية تتبّع أساليب فعالة وشاملة في إدارة إستمرارية الأعمال. ويُعتبر كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لأي مؤسسة مسئولان عن إستمرارية الأعمال لهذه المؤسسة من خلال المسؤوليات التالية:

- تطوير السياسات المناسبة لإدارة استمرارية الأعمال، بما في ذلك إعادة تحديد الأولويات والموارد وتحديد مواقع المسؤوليات الخاصة بإدارة استمرارية الأعمال عند حدوث أي توقف اضطراري للتشغيل.
- إرساء هيكل تنظيمي يوضح ويحدد الأدوار والمسؤوليات والسلطات اللازمة للعمل والتأكد من وجود كادر وظيفي قادر على إعداد وتطوير خطط استمرارية العمل.
- يجب على الإدارة إنشاء وتعزيز ثقافة تنظيمية تضع أولوية عالية على إستمرارية العمل. ويجب تعزيز هذه الرسالة من خلال توفير التمويل الكافي والموارد البشرية لتنفيذ ودعم نهج المنظمة في إدارة إستمرارية الأعمال.
- مُراجعة خطط الطوارئ بشكل دوري وتحديثها كلما دعت الحاجة لذلك.
- تعزيز المرونة والاستمرارية في حالة حدوث اضطرابات تشغيلية. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن تدرك أن الإستعانة بمصادر خارجية لعمليات المصرف لا ينقل الأعمال المرتبطة بها لمقدم الخدمة.
- تنفيذ إطار عمل لرفع التقارير إلى مصرف ليبيا المركزي ومجلس الإدارة وكبار المسؤولين في الإدارة في الأمور المتعلقة باستمرارية الأعمال، وتقارير الحوادث ونتائج الاختبار وخطط العمل ذات الصلة لتعزيز المنظمة المرونة أو القدرة على إستعادة عمليات مُعينة.

المبدأ الثاني: حالات توقف تشغيل العمليات:

يجب أن تعمل والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي على تحديد وتجسيد المخاطر الناجمة عن التوقف الاضطراري للتشغيل في شكل خطط استمرارية الأعمال. كما يجب وضع الخطط السليمة لاستعادة التشغيل بعد حدوث التوقف الاضطراري من خلال إجراء تحليل آثار الأعمال، ووضع أهداف الاستعادة الملائمة، وذلك نظراً لإحتمال وجود قيود على إمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لاستعادة العمليات بشكل تام عند حدوث التوقف الاضطراري للتشغيل. كذلك يجب أن تقوم المؤسسات المالية بمراجعة مدى كفاية الترتيبات التي تتخذها لاستعادة التشغيل وفقاً للنقاط الهامة التالية:

- من الضروري أن تتَوَخَّى المؤسسة المالية الحذر بشأن اختيار الموقع البديل لتشغيل العمليات عند الطوارئ بعيداً بشكل كافٍ عن الموقع الرئيسي للعمليات، حيث يقلل هذا من حدة المخاطر التي قد يتأثر بها الموقعين نتيجة تعرضهما لنفس الحدث.
- يجب على المؤسسة التأكد من مدى كفاية المعلومات الخاصة بالموقع البديل والمعدات والنظم الضرورية لاستعادة تشغيل العمليات الهامة والحفاظ عليها لفترة زمنية كافية في حالة تعرض الموقع الرئيسي للضرر بشكل كبير.
- يجب على المؤسسة أن توفر كادر بشري مدرب ومؤهل جيد الخبرة قادر وجاهز لاستعادة التشغيل وكذلك القيام بتوفير دليل عمل إرشادي يساعد المصرف على وضع أهداف الاستعادة بما يتلاءم مع مستوى المخاطر التي قد يسببه هذا التوقف الاضطراري للتشغيل.
- يجب وضع وحدة تخزين الكترونية تسع لجميع العمليات المصرفية للمصرف ويمكن نقلها في حالة الطوارئ.

المبدأ الثالث: أهداف إستعادة تشغيل العمليات:

يتعين أن تعمل المؤسسات المالية والمصرفية على وضع وتطوير أهداف إستعادة تشغيل العمليات في حالات توقف تشغيل العمليات، والتي تعكس المخاطر التي تتسبب فيها إزاء العمليات الخاصة بالنظام المالي والمصرفي ككل.

يجب على المؤسسة المالية وضع أهداف الاسترداد بطريقة تتناسب مع المخاطر التي تشكلها بالنسبة لعمل النظام المالي. أهداف الاستعادة الخاصة بالمؤسسة يتم تحديدها عن طريق مجلس الإدارة والإدارة العليا.

يجب أن تحدد أهداف الاسترداد مستويات الاسترداد المتوقعة، والوقت المتوقع لي استرداد كل نشاط. على الرغم من أن هذه الشروط قد لا تكون قابلة للتحقيق في جميع الظروف، إلا أنها تزود أصحاب المصلحة في القطاع المالي بمعايير اختبار فعالية إدارة استمرارية الأعمال الخاصة بهم. كما أنها توفر بعض الضمانات لهم.

المبدأ الرابع: الاتصالات على المستوى المحلي:

يجب أن تتضمن خطة إستمرارية الأعمال للمؤسسات المالية والمصرفية، وجود إجراءات تسهيل الاتصال بإدارات وفروع هذه المؤسسات وكذلك الاتصال بالجهات الخارجية ذات العلاقة في حالة حدوث توقف اضطراري لعمليات التشغيل. بحيث تتم الإجراءات بالشكل التالي:

❖ تحديد المسؤولين عن التواصل مع الموظفين ومختلف الجهات الخارجية أصحاب المصلحة. قد تشمل هذه المجموعة الإدارة العليا وموظفي الشئون الادارية والقسم القانوني وإدارة الامتثال والموظفين المسؤولين عن إجراءات الاستمرارية بالمصرف. يجب أن تكون هذه المجموعة قادرة على التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى وضع بروتوكولات وإتخاذ إجراءات شاملة للاتصالات في حالات الطوارئ.

❖ مواصلة تحديث شبكات الاتصال بشكل مُنتظم والحصول على أحدث الوسائل التكنولوجية الخاصة بالاتصالات ومواصلة إجراء الاختبارات الدورية عليها للتأكد من قدرتها وفعاليتها في المساعدة على التواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في الوقت المناسب.

❖ إجراء الاتصال في أصعب الظروف حيث يتم ذلك بالتنسيق مع شركات الاتصالات وتقنية المعلومات وكذلك تجديد وسائل الاتصال بأحدث الوسائل التكنولوجية والتأكد من مدى فاعليتها بين جميع الأطراف ذات العلاقة.

المبدأ الخامس: الاتصالات على المستوى الخارجي:

يُسبب الترابط المتزايد فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية عبر الحدود فإن حدوث تعطل كبير في العمليات قد يصل تأثيره الى الشركات التابعة أو الفروع خارج الحدود الوطنية. معالجة الاضطرابات التي تتعدى المستوى المحلي يقدم تحدياً إضافياً. على الرغم من أن إجراءات الاتصال المحلية قد تكون محددة جيداً بشكل معقول في خطط استمرارية الأعمال للعديد من المؤسسات المالية، يجب إيلاء اهتمام خاص في التحضير للاضطرابات ذات النطاق الدولي.

يجب وضع بروتوكولات الاتصالات وتضمينها في خطط إستمرارية الأعمال من أجل إجراء الاتصالات فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية المحلية والخارجية على المستوى الدولي وذلك عن طريق ترتيب مذكرات تفاهم خاصة باستمرارية الأعمال تتألف من مجموعة من المبادئ والإجراءات الخاصة بتبادل المعلومات والرؤى والتقييمات. بالإضافة إلى إجراء مناقشات دورية بين المؤسسات المصرفية والمالية ذات الصلة على المستوى الدولي من أجل التوصل إلى فهم مشترك للأحداث التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على النظام المالي الدولي نتيجة التوقف الاضطراري للتشغيل. وتجدر الإشارة أن لجنة بازل تضع قائمة بممثلي الاتصال للمشرفين المصرفيين في كافة الدول.

المبدأ السادس: إجراء الاختبارات:

يجب أن تقوم المؤسسات المالية بإجراء اختبارات على خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها وتقييم مدى فعاليتها وتحديث إدارة استمرارية الأعمال كلما دعت الحاجة لذلك.

ويعتبر إجراء الاختبارات للوقوف على قدرة المؤسسة على استعادة العمليات الهامة أحد أهم عناصر الإدارة الفعالة لاستمرارية الأعمال. ومن المناسب أن تتم هذه الاختبارات بشكل دوري عن طريق تحديد طبيعة الاختبارات ونوعها ومدى استمرارها، وذلك من خلال مصداقية التطبيقات ووظائف الأعمال، ومن خلال التغييرات الجوهرية التي تطرأ على الأعمال التي تقوم بها المؤسسة المالية أو على البيئة المحيطة بها وتحديد مدى الحاجة إلى تعديل خطة استمرارية الأعمال كنتيجة للتغيرات التي تطرأ على الأعمال أو المسؤوليات أو النظم أو البرامج أو الأجهزة أو الأفراد العاملين أو المسؤوليات أو البيئة الخارجية المحيطة بها. كما يجب أن يقوم طرف مستقل، على سبيل المثال المراجع الخارجي، بتقييم مدى فعالية برامج الاختبار التي تنفذها المؤسسة المالية، ومراجعة نتائج

الاختبارات وإعداد التقارير حول الحقائق وتقديمها لمصرف ليبيا المركزي وللإدارة العليا ومجلس الإدارة.

المبدأ السابع: مُراجعة إدارة إستمرارية الأعمال من قِبَل السلطات الرقابية:

يجب أن يتم إدراج إجراءات مراجعة خطط استمرارية الأعمال للمؤسسات المالية ضمن إجراءات تقييم السلطة الرقابية للمؤسسات الخاضعة لإشرافها، لذلك يجب على المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي تطوير الإدارة الفعالة لاستمرارية الأعمال وتطبيقها بحيث يتم تحديثها بشكل متواصل. وعلى كل مصرف تزويد إدارة الرقابة المصرفية بنسخة من خطة استمرارية العمل الخاصة به مع التبليغ على أي تعديلات مستقبلية قد تطرأ على الخطة.

يجب أن تكون خطة إستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ مُلاءمة لحجم المؤسسة المالية، بما في ذلك أهداف الاستعادة الخاصة بها وفقاً لحجم الأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسة ونوعها وللمخاطر التي تتسبب فيها تجاه النظام المالي من حيث كونها مؤسسات نظامية أو غير نظامية، ومدى فعالية وكفاءة برنامج الاختبار الخاص بخطط استمرارية الأعمال.

خطوات تخطيط إستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ:

المرحلة الأولى: التحليل:

حيث يتم في هذه المرحلة تحليل التأثيرات وتحديد الاحتياجات التي تساعد على إستمرارية الأعمال عند حدوث توقف تشغيل العمليات وتحديد الأحداث ودراسة تأثيراتها وكيفية التعامل معها واستخلاص الدروس المستفادة منها. ويهدف ذلك إلى تحديد الأولويات لاستعادة التشغيل وتحديد الإطار الزمني لاستعادة الأعمال بعد توقفها.

المرحلة الثانية: مرحلة تصميم الحلول:

تعتمد على نتائج الخطوة الأولى (التحليل) حيث يتم وضع الخطط المناسبة لاستعادة التشغيل سواء من حيث اختبار المواقع البديلة، على سبيل المثال، هل يكون الموقع البديل في نفس المدينة أم في مدينة أخرى. وكذلك تحديد طريقة الاتصال بينها وبين الموقع الرئيسي، ووضع الترتيبات اللازمة لأنظمة الاتصال التي تساعد على استمرارية الأعمال.

المرحلة الثالثة: تطبيق خطة إستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ:

حيث أنه بعد اختيار الحلول المتمثلة في المواقع البديلة والترتيبات اللازمة، يتم التطبيق الذي يجب أن يخضع للاختبار للتأكد من سلامته وموافقته لمتطلبات التنفيذ الفعلي وتحديد فعاليته.

المرحلة الرابعة: اختبار خطة إستمرارية العمل في مواجهة الطوارئ:

يتم في هذه المرحلة اختبار الخطة بالكامل بعد تحديد سيناريو يمثل حدث داخلي أو خارجي يؤثر على عمليات المؤسسة. وبعد اجراء الاختبار يتم تحديد مدى فعالية الخطة، في حالة فشلها يتم العودة للمرحلة الأولى وتحديد نقاط الضعف التي أدت لفشل الخطة وتغييرها.

المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة تشغيل الخطة وتحديثها وفقاً للتطورات:

في الخاتم ظهرت أهمية هه الإرشادات خصوصاً في الفترة الأخيرة في ظل تزايد حدوث الكوارث الطبيعية مثل إنتشار الأوبئة أو الأعمال التخريبية، ولا شك أن التقيد بالمبادئ سيُجد من الكثير من المخاطر التي قد تصيب القطاع المالي والمصرفي في ليبيا كما سيُقلل من الخسائر الناتجة من جراء توقف عمليات المؤسسات المالية.

إنتهى ،،،